رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٢ / ١ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٣ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

التأثيرات الاجتماعية للأزمات السياسية في العراق: تحليل للانقسامات الاجتماعية

The social impacts of political crises in Iraq: an analysis of social divisions

م.م. فراس عامر محمد علي
Asst. Lec. Firas Amer Mohammed Ali
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
U.O. Baghdad - Center for Strategic and International Studies
Firas.A.843@cis.uobaghdad.edu.iq

ا.م.د. هشام عزالدين مجيد
Asst. Prof. Dr. Husham Ezzulddin Majeed
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
U.O.Baghdad / College of Political Science
hesham14@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

عانت العراق من العديد من الأزمات المتعاقبة التي ساهمت بشكل كبير في انقسامات حادة على المستوى السياسي والاجتماعي والتي أثرت أيضاً على المستوى الاقتصادي، إذ أنه منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ عملت الإدارة الأمريكية على تكريس البعد الطائفي وتعميق الانقسامات الاجتماعية داخل المجتمع العراقي، مما ساهم بشكل كبير في وجود شروخ متعددة بين مختلف المكونات، وخاصة في ظل الاستثمار السياسي للولايات المتحدة في إبقاء البلاد في حالة من الضعف والتبعية، خوفاً من حصولها على استقلالها، وبعد انتهاء الاحتلال الأمريكي وانسحاب القوات الأمريكية، عانى العراق من آثار هذا الاحتلال بما خلّفه من فوضى وآثار سلبية، وما تلاه من أزمة الإرهاب وانتشاره في البلاد والتي شكّلت بدورها أزمة أمنية وسياسية وإيديولوجية، نظراً لطبيعتها وما عمقته من انقسامات اجتماعية ذات طابع طائفي وعشائري وأيضاً سياسي في ظل تناحر القوى والتيارات والأحزاب، ووجود واقع أمني غير مستقر على مستوى البلاد. .

الكلمات المفتاحية: "الأزمات السياسية"، "التأثيرات الاجتماعية"، "العراق"، "الانقسامات"

Abstract

Since the American occupation of Iraq in 2003, the American administration has worked to perpetuate sectarian strife and deepen social divisions within Iraqi society, which has contributed significantly to the existence of multiple cracks between various components, especially in light of the political investment of the United States in keeping the country in a state of weakness and dependence, for fear of gaining its independence, and after the end of the American occupation and the withdrawal of American troops, Iraq suffered from the effects of this occupation with its chaos negative effects, etc It was followed by the terrorism crisis and its spread in the country, which in turn constituted a security, political and ideological crisis, due to its nature and the deepening of social divisions of a sectarian and tribal nature, as well as political, in light of the rivalry of forces, currents and parties, and the existence of an unstable security reality at the country level.

Keywords: "political crises", "social effects", "Iraq"," Divisions".

المقدمة

تعد الأزمات السياسية في العراق تحدياً كبيراً للنسيج الاجتماعي في البلاد، حيث أدت إلى ظهور وتفاقم الانقسامات الاجتماعية. يمكن أن تكون هذه الانقسامات على مستوى الطوائف الدينية، العرقية، القومية، الاجتماعية والاقتصادية، وتؤثر هذ الأزمات، مثل الصراعات الداخلية والانتهاكات لحقوق الإنسان والتقلبات الأمنية، على النسيج الاجتماعي بطرق عديدة، من خلال تصاعد التوترات الطائفية. يحدث ذلك عندما

تتصاعد المناوشات والصراعات بين الطوائف المختلفة، مما يؤدي إلى حدوث انقسامات اجتماعية وتفاقم التوترات بين المجتمعات.

إضافة إلى ذلك زيادة التمييز والتهميش الاجتماعي. يتعرض بعض الأفراد أو الجماعات إلى اضطهاد أو انتهاكات لحقوقهم على أساس الطائفة الدينية أو الانتماء العرقي، مما يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية وتدهور العلاقات المجتمعية. كما تؤثر الأزمات السياسية على الاقتصاد وتتسبب في انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة. يؤدي ذلك إلى زيادة الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية، مما يعزز الانقسامات الاجتماعية ويؤدي إلى تصعيد التوترات.

يُعتبر العراق بلدًا متعدد الطوائف، وقد شهد تصاعد التوترات الطائفية في ظل الأزمات السياسية. ينشأ الانقسام الطائفي عندما يتصارع أتباع الطوائف المختلفة بسبب الصراعات السياسية والمصالح المتنافرة، مما يتسبب في تفتيت الوحدة الاجتماعية وقد يؤدي إلى أعمال عنف وتوترات إضافية. يمكن أن تتفاقم الأزمات السياسية في العراق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. فعندما يتعرض النظام الاقتصادي لاضطرابات، يكون لهذا تأثير سلبي على الطبقات الاجتماعية المختلفة. يزيد الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي، مما يعزز الانقسامات ويؤثر سلبًا على التضامن الاجتماعي.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهمية نظراً لحاجة المكتبة العربية للدراسات التي تتعلق بانعكاسات الأزمات السياسية على البعد الاجتماعي، وتأثيرها في الانقسامات الاجتماعية، إذ تعد الانقسامات الاجتماعية من أخطر التداعيات التي تؤثر على الدول، وخاصة بالنسبة للعراق التي عانت من أزمات سياسية متلاحقة.

أهداف الدراسة:

١- التعريف بمفهوم الأزمات السياسية وتأثيراتها.

٢- التعريف بالأزمات السياسية في العراق وتأثيراتها الاجتماعية.

٣- مستقبل انعكاسات التأثيرات الاجتماعية على الواقع في العراق.

إشكالية الدراسة: تؤثر الأزمات السياسية على مختلف المستويات بالنسبة للدول، إذ أنها تولّد انقسامات وتأثيرات متعددة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن مختلف الدول تعمل على التقليل من انعكاسات هذه الأزمات لا سيما على المستوى الاجتماعي، بالنسبة للعراق فقد عانى منذ عقدين من الزمن وحتى الآن من أزمات سياسية متعاقبة أدت إلى انعكاسات وتأثيرات على مستوى البنى الاجتماعية، وهذا بدوره شكّل تحدياً بالنسبة للعراق في معالجة هذه المشكلات والتقليل من تأثيراتها.

تساؤلات الدراسة:

١- ما هي طبيعة الأزمات السياسية التي واجهتها العراق وتأثيراتها الاجتماعية؟

٢- ما مستقبل انعكاسات التأثيرات الاجتماعية على الواقع العراقي؟

المنهجية: تم خلال البحث استخدام المنهج التاريخي، لمعرفة مفهوم الأزمات السياسية وتأثيراتها، إضافة للمنهج الوصفي – التحليلي الذي يتناول الأزمات السياسية في العراق وانعكاساتها على المستوى الاجتماعي.

تقسيم الدراسة: سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، سيتناول المبحث الأول المفهوم العام للأزمات السياسية وتأثيراتها، أما بالنسبة للمبحث الثاني سيتناول أهم الأزمات السياسية التي تعرض لها العراق منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، والمبحث الثالث الانعكاسات المستقبلية لتأثيرات الأزمات السياسية على المستوى الاجتماعي.

المبحث الأول: مفهوم الأزمات السياسية وتأثيراتها

تعتبر الأزمات السياسية من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات والدول في العالم، إذ تتعلق الأزمات السياسية بتدهور الوضع السياسي والاستقرار في دولة ما، وتتسم بتعقيداتها وتأثيراتها الواسعة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يشمل هذا النوع من الأزمات عدة جوانب مترابطة، مثل الصراعات الداخلية، والانقسامات السياسية، والانتهاكات لحقوق الإنسان، وتدهور الأمن والاستقرار. مما يتسبب بالتالي في تفاقم التوترات الاجتماعية والقبلية والعرقية، وتؤدي إلى تعطيل الحكومة، وتفشي الفساد، وتراجع الاقتصاد وزيادة مستويات البطالة والفقر.

تترافق الأزمات السياسية عادة مع تدهور العلاقات الدولية وتصاعد التوترات الإقليمية. قد تؤدي الأزمات السياسية إلى اندلاع الصراعات المسلحة والحروب، وتسبب تداعيات إنسانية كارثية، مثل تشريد السكان وتدهور الوضع الإنساني وارتفاع معدلات النزوح.

من الضروري فهم تأثيرات الأزمات السياسية للتعامل معها بشكل فعال. فالتدخل السريع والمناسب يمكن أن يحد من تفاقم الأزمة ويساهم في استعادة الاستقرار. كما يتطلب الأمر التعاون الدولي والجهود المشتركة للتصدي للأزمات السياسية والعمل على إيجاد حلول سياسية وسلمية للصراعات، حيث تخلق الأزمات السياسية فرصًا للتغيير والتحول في المجتمعات المتأثرة. يمكن أن تحفز الأزمات السياسية على إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية، وتعزز الوعي السياسي والمشاركة المدنية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمات السياسية

لقد ظهرت الأزمات كظاهرة قديمة منذ بزوغ البشرية، وتعتبر جزءاً أساسياً من الحياة، يمكن القول إن الأزمة تتجدد وتتحدث بشكل مستمر لمواكبة التطورات التي تحدث أو قد تحدث في العلاقات الدولية المعاصرة، وقد أدى هذا التطور الفكري والذهني للمفهوم إلى تسليط الضوء عليه من قبل الباحثين والمتخصصين في هذا المجال.

أولاً–مفهوم الأزمة: تعرف الأزمة، وفقًا لقاموس لسان العرب، بأنها الجدب أو القحط أو المجاعة [١] .

ووفقًا للفراهيدي، فإن الأزمة تعني الذعر والفزع. كما تشير إلى الأنياب، وأزمت يد الرجل أزمها أزماً، للإشارة إلى العض بشدة، ويمكن أن يُستخدم لوصف تدهور الأمور، إذا ما اشتد وقل خيره [٢]، ووفقًا لقاموس المورد، تُعَرَّف الأزمة أيضًا بأنها تغيير في الأحوال يمكن أن يكون نحو الأفضل أو الأسوأ. قد تشير الأزمة إلى عدم الاستقرار السياسي أو غيرها من الحالات التي تؤدي إلى تحول جوهري في الظروف [٣].

أما اصطلاحاً، فوفقًا لجارلس ماكليلاند(McClelland. A Charles) ، أنها "مرحلة وسط بين حالة السلم والحرب، حيث يمكن أن تكون بداية فعلية للتوجه نحو الحرب أو تجنبها" [٤]. هذا التعريف يتضمن نوعاً من

التعميم، حيث يؤدي الأزمة إلى تشويش في التوازن وعدم الاستقرار، ولكن ليس كل أزمة تؤدي بالضرورة إلى اندلاع الحرب.

وفقًا ليورغن هابيرماس(Hamermas, J) ، يُعرَّف الأزمة على أنها تهديد للأهداف والقيم والمعتقدات والممتلكات الخاصة بالأفراد والمؤسسات والدول، مما يعيق عملية اتخاذ القرار[٥]. يركز هذا التعريف على كيفية اتخاذ القرارات بناءً على القيم والأهداف والمعتقدات التي تمكن من التعامل مع الأزمة بشكل واقعي.

وفقًا للدكتور عباس رشدي العماري، يُعرَّف الأزمة بأنها: تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يتحدد فيها مصير تطور معين، إما نحو التحسن أو الانحدار: حياة أو موت، حرب أو سلم[٦] ، ويتم التركيز على وسطية وتعدد الاحتمالات في حسم الأمور، حيث يمكن أن تكون الأزمة حالة انتقالية بين حالتين.

تحدث الأزمة عندما يحدث تحول جذري في الحالة القائمة نتيجة لمفاجأة غير متوقعة وضيق زمني محدود، تعني الأزمة السياسية في معناها الأوسع "موقفًا يتطلب اتخاذ قرار في وقت محدود وتهديدًا مستمرًا للمصالح الحيوية". وبهذا المعنى، تحدث الأزمة على مستوى الفرد، وكذلك على مستوى الجماعات والدول [٧].

أصبحت السياسة مرتبطة بجميع المجالات والأبعاد، إن لم يكن كلها، فيما يتعلق بالأزمة، يمكن القول إنها تتغلغل في تشكيل المجالات الأخرى، مثل السياسة الإدارية والسياسة الاقتصادية والسياسة الاجتماعية وغيرها، يمكن اعتبار الأزمة من الجانب السياسي، على أنها موقف وحالة يواجهها صانع القرار في كيان سياسي وإداري (دولة، مؤسسة، مشروع)، حيث تتداخل الأحداث وتتزامن وتتشابك فيها الأسباب والنتائج، وقد يفقد صانع القرار قدرته على السيطرة عليها أو على توجهاتها المستقبلية[٨]. يُلاحظ في هذا التعريف التركيز على وصف حالة الأزمة وتداعياتها، حيث يعتبرها حدثًا مفاجئًا غير متوقع، دون الإشارة إلى أسباب حدوثها. ويمكن لصانع القرار أن يتحكم في الأزمة ويوجهها نحو تحقيق الأهداف المرجوة والمصالح السياسية.

وتبعاً لذلك فأنم الأزمة السياسية تتصف بعدة سمات[٩] :

١- تمثل نقطة تحول جوهرية في تطور الأحداث الجارية.

٢- تستدعي التدخل الفوري لمنع تدهور الأمور والتعامل معها على وجه السرعة.

٣- تهدد أولويات النظام القائم أو تهدد النظام نفسه في وجوده.

٤- من المتوقع أن تؤدي إلى نتائج هامة ذات آثار جوهرية على الأطراف المعنية.

٥- تترتب عليها أحداث محورية تؤدي إلى توليد نتائج جديدة تمامًا.

٦- تزداد غموضًا بشأن طبيعة الموقف المطروح والبدائل المتاحة.

٧- يكون من الصعب التحكم في أحداث الأزمة أو نتائجها.

٨- تكون حساسة للغاية وتتطلب تدبيرًا عاجلاً وممارسة ضغوط على الأطراف المسئولة عن إدارتها.

٩- تكون معلوماتها غير كافية وخاطئة في بعض الأحيان، خاصة في الدول التي تفتقر إلى برامج محاكاة الأزمات ونظم الإنذار المبكر للأزمات.

١٠- ضيق الوقت والتعرض للضغوط الناتجة عنه.

١١- ترتفع حدة التوتر بين أطراف الأزمة.

المطلب الثاني: تأثير الأزمات

وفقاً للوصف العام للأزمة، يمكن تصنيف الأزمات إلى نوعين رئيسيين بناءً على مدى تأثيرها على أداء الكيان الذي تحدث فيه الأزمة[١٠]:

١- الأزمات ذات تأثير محدود: تنشأ هذه الأزمات نتيجة ظروف معينة وعادةً لا تترك أثرًا واضحًا على الكيان الذي تحدث فيه الأزمة. على سبيل المثال، قد تكون هناك أزمة في توفر سلعة تموينية معينة ولكن يكون لديها بديل يمكن استخدامه بدلاً منها وهو متوفر في الأسواق. هذه الأزمة لا تؤثر بشكل كبير على بنية الكيان الذي يتعامل معها ولا تترك أثرًا واضحاً.

٢- الأزمات الجوهرية: تؤثر هذا النوع من الأزمات بشكل كبير على أداء الكيان وتؤدي إلى حرمانه من الاحتياجات والمطالب الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها. لذا، لا يمكن تجاهل هذا النوع من الأزمات أو التقاعس في مواجهتها، حيث يمكن أن ينتج عن استمرارها نتائج صعبة وتدميرية. تتمثل هذه الأزمات في نقص المياه أو الوقود أو الغذاء، وهي أزمات تشكل خطرًا أكبر وتستدعي اهتماماً فورياً.

تتبع الأزمة دورة حياة تشمل عملية التكوين والنشوء والتطور، وتعتبر ظاهرة حياتية أو اجتماعية. تمر الأزمة بأربع مراحل خلال دورتها الحياتية وفقًا لرأي الدكتور بشير العالق، وهي كالتالي:[١١]

١- مرحلة الصدمة: تحدث هذه المرحلة نتيجة للغموض وتسبب الارتباك والشعور بالحيرة وعدم التصديق لما يحدث. تتناسب هذه المرحلة عكسيًا مع مدى معرفة واطلاع الشخص.

٢- مرحلة التراجع: تحدث هذه المرحلة بعد حدوث الصدمة، وتبدأ بظهور علامات الاضطراب والحيرة بشكل متزايد. يصاحب ذلك زيادة في حجم الأعمال التي قد تكون غير مجدية.

٣- مرحلة الاعتراف: في هذه المرحلة، يتجلى التفكير العقلاني حيث يبدأ الشخص في إدراك ومراجعة الأزمة بعد تحليلها وتفكيكها.

٤- مرحلة التأقلم: في هذه المرحلة، يتم استخدام استراتيجيات محددة بالإضافة إلى استغلال الموارد البشرية والمادية لتخفيف آثار الأزمة. يهدف التأقلم إلى تعديل الظروف والعودة إلى الحياة الطبيعية بعد مرور الأزمة.

المبحث الثاني: أهم الأزمات السياسية التي تعرض لها العراق منذ عام ٢٠٠٣

منذ عام ٢٠٠٣، تعرض العراق لعدة أزمات سياسية هامة تأثرت بها بنية الدولة والمجتمع العراقي. هذه الأزمات شكلت تحديات كبيرة لعملية الاستقرار والتنمية في البلاد، وقد ترتب عليها تأثيرات سلبية على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعراقيين. أحد أهم الأزمات التي تعرض لها العراق بعد العام ٢٠٠٣ هو الانتقال السياسي والحكم الجديد. بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، شهد العراق عملية انتقال سياسي معقدة وصعبة. تمت إعادة هيكلة الحكومة وإجراء انتخابات عامة، ولكن هذه العملية ترافقت مع تحديات في بناء مؤسسات سياسية قوية وفعالة وتحقيق الاستقرار السياسي.

كما تعرض العراق لأزمة أمنية خطيرة بعد الغزو الأمريكي، حيث تصاعدت الأعمال العنف والصراعات الطائفية والإرهاب. شهدت البلاد هجمات متكررة من قبل الجماعات المتطرفة والميليشيات، مما أدى إلى

تدهور الأمن وفقدان الثقة بين المجتمعات العراقية المختلفة، إضافة إلى ذلك، واجه العراق أزمة سياسية واقتصادية طويلة بسبب الفساد وسوء الإدارة. تسبب الفساد في تردي الخدمات العامة واستنزاف الموارد الوطنية، مما أثر سلبًا على حياة العراقيين وزاد من التوترات الاجتماعية والاحتجاجات.

بشكل عام، تعرض العراق لمجموعة من الأزمات السياسية المترابطة، وتأثرت البلاد بشكل كبير بالتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية. وعلى الرغم من جهود الحكومة والمجتمع الدولي للتعامل مع هذه الأزمات، إلا أن التحديات ما زالت قائمة وتتطلب جهوداً مستمرة لتحقيق الاستقرار والتنمية منذ عام ٢٠٠٣.

المطلب الأول: الاحتلال الأمريكي والانتقال السياسي

شهدت الحياة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ في العراق تحولًا شاملاً يتميز بالتنافسية الشاملة في الأبعاد الدينية والمذهبية والقومية، في بعض الأحيان، تجاوزت هذه التنافسية حدودها وأدت إلى التمييز والاستبعاد، ظهر استبداد الأحزاب الدينية كواحدة من أخطر أشكال الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تاريخ العراق المعاص، تجاهل النظام السابق (نظام الرئيس السابق صدام حسين) أهمية المؤسسات الديمقراطية، حيث يجب أن تكون الدولة محايدة تجاه جميع الطبقات والأديان والمذاهب والأعراق والقوميات والثقافات والعشائر، وعدم التدخل في شؤون الأحزاب السياسية، وضمان العدالة والمشاركة والحق في اختيار الهيئات السياسية والفكرية، وضمان دولة مدنية ديمقراطية [١٢].

تم تسريع وتيرة الخطوات في العملية السياسية لتحقيق الأهداف الأمريكية بعد احتلال العراق بهدف إظهار نجاح الولايات المتحدة في تحرير العراق وبنائه على أسس ديمقراطية، ومع ذلك، تم تحويل العملية إلى نظام يقوم على تقسيم الحصص بين الطوائف والقوميات الموجودة في العراق، مما أدى إلى غياب المشروع الوطني والاحتماء بالطائف، ومع تقدم الأيام واستكمال الخطوات اللاحقة في العملية السياسية، ترسخ نظام المحاصصة ويفرض نفسه على السياسيين والمجتمع والدولة. ونتيجة لذلك، ظهرت قوى وتحالفات سياسية تعكس هويات صغيرة وتركز على المصالح المذهبية والعرقية، وتتراجع الأفكار المتعلقة بالمواطنة والهوية الوطنية والمشاركة السياسية والشرعية والعقلانية والبناء، وتزداد حالة الصراع على السلطة والثروة، خاصة بعد قرار سلطة الاحتلال بإجراء الانتخابات التشريعية وتسليم السلطة للعراقيين، استجابةً للضغوط من الجانب الشيعي الممثل بالمرجع الديني الأعلى آية الله السيستاني والجانب الكردي الممثل بجلال الطالباني ومسعود البارزاني [١٣].

يتسم المجتمع العراقي بأنه مجتمع أبوي يتكون من مجموعة من البنى الطائفية التي تحمل عادات وتقاليد موروثة تاريخياً بناء على خلفيات دينية وعشائرية وقبلية مستمدة من الروابط المذهبية وروابط الدم، إضافة لبنى اجتماعية حديثة تسود في ظلها قيم الخضوع والطاعة للعلاقات الهرمية التراتبية، وتعاني الثقافة السياسية في المجتمع العراقي بفعل الغزو الأمريكي والأطماع التي عانى منها العراق، من شيوع القيم السلبية التي تجاوزت مستوى الفساد السياسي والإداري ووصلت حد الانقسامات الاجتماعية ضمن أطر ضيقة وعدم القبول بالتعددية، إضافة لأزمة الشك المستدامة بين المسؤولين والمواطنين، كما تجذر السلوك السياسي حول إعلاء الأفراد

لانتماءاتهم الأولية الطائفية والعشائرية على الولاء للدولة، وكذلك باتت مختلف الجماعات ضمن المجتمع العراقي تعبر عن نفسها بالاحتفاظ بخصوصيتها وتقاليدها وتراثها، دون الشعور بأهمية دورها الوطني والاندماج فيه [١٤].

بسبب سقوط السلطة المركزية في العراق، شهد المجتمع العراقي اتجاهاً نحو الانتماءات الضيقة واستعادة الهوية الأصلية، حيث يعتمد كل فرد في مجموعته على مرجعيات تعزز الانتماء وتحقق التوافق الجماعي. وأصبحت هذه المرجعيات، سواء كانت دينية أو مذهبية أو عرقية، وحتى سياسية (علمانية أو شيوعية)، الرابط الاجتماعي بين تلك المجموعات، تيسر انهيار الدولة وتفكك السلطة في العراق لبعض السياسيين فرصة لبناء جوهر جديد وأساس مختلف للدولة العراقية، استند هذا الأساس على مبدأ الفيدرالية كنظام أساسي للنظام الجديد. وجاءت المادة الأولى من المبادئ الأساسية في الباب الأول من الدستور العراقي الجديد، الذي أصبح ساري المفعول بعد موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الشعبي الذي أجري في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥، وجاء فيها أن "جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي اتحادي [١٥].

المطلب الثاني: الإرهاب وتأثيراته على الانقسامات الاجتماعية

تواجه العراق منذ عام ٢٠١٤ حين سيط الإرهاب على مناطق واسعة واستراتيجية في البلاد مشكلة الانفلات الأمني نتيجة انتشار ما يُعرف بـ "البنادق المنفلتة"، وهي الأسلحة التي لا تخضع لسيطرة الدولة وتكون بحوزة تنظيمات غير مرتبطة بها، وبعد انتهاء عمليات تحرير المناطق من تنظيم داعش، واجه العراق تحدياً في حصر السلاح بيد الدولة، بالإضافة إلى ذلك، يواجه العراق مسألة ماذا سيحدث لأفراد المشاركين في تحرير المناطق العراقية من داعش، مثل قوات الحشد الشعبي وأبناء العشائر وغيرهم، أصبحوا قوة مسلحة قوية، وتوجد خيارات متعددة أمام الدولة، بما في ذلك دمجهم في القوات العسكرية النظامية والاستفادة من خبراتهم القتالية التي اكتسبوها خلال المعارك لتعزيز قوة الجيش العراقي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تسريحهم وتقديم تعويضات مالية مقابل تضحياتهم، ويمكن تحويلهم إلى قوة "احتياطية" يمكن الاعتماد عليها في حالات الأزمات [١٦].

يعد المجتمع العراقي هو مجتمع متنوع ثقافياً ودينياً، وهذا يشكل تحدياً للهوية الوطنية في العراق، واجه التحدي الفكري والعقائدي تحديات كبيرة بعد تحرير المناطق من تنظيم داعش، وهذا يتطلب بدوره تحقيق المصالحة المجتمعية الحفاظ على التنوع وتعزيز الهوية الوطنية الموحدة والتعددية المجتمعية في المناطق المتنوعة ديمغرافياً، يمكن التعامل مع هذا التحدي من خلال تعزيز الهوية الوطنية وزيادة الوعي الثقافي، وتعزيز قيم المواطنة ورفض العنف والتطرف، يجب أيضًا التمسك بالعادات والتقاليد الاجتماعية والدينية، خاصة بين الأجيال الشابة التي تتأثر بالتكنولوجيا والثقافة الغربية [١٧].

تعد ظاهرة الإرهاب من أخطر الظواهر التي تنعكس سلباً على الجانب الاجتماعي للدول، ونتيجة لذلك فأن الأضرار والمخاطر تتعاظم نتيجة العمليات الإرهابية الشمولية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، حيث أنها شملت مختلف الفئات الاجتماعية في العراق، ولم تفرق في استهدافاتها بين مختلف المكونات، وتكمن أهم

المخاطر الاجتماعية الناتجة عنها باستهداف المكونات الاجتماعية على أساس مذهبي وعرقي من خلال العمليات الإرهابية التي تطال دور العبادة ورفع شعارات " حماية الطائفة أو المذهب"، وما ينتج عن ذلك من عمليات تهجير قسرية وجرائم تعمّق من الانقسامات الاجتماعية، إضافة لشق الصف الوطني وتعرّض الهوية الوطنية للدولة العراقية للتهديد وشرخ التعايش السلمي بين مختلف المكونات، وبالتالي وجود إشكالية عميقة في إعادة بناء المواطنة لدى أبناء المجتمع، فضلاً عن ما خلفته العمليات الإرهابية من آلاف الضحايا، مما يكرّس بشكل أكبر الأزمات السياسية بين مختلف التيارات والقوى والأحزاب السياسية، والحاجة بالتالي إلى وجود خدمات الرعاية الاجتماعية [١٨].

كما يؤثر الإرهاب وتداعياته على البعد الثقافي الاجتماعي في ظل استخدام التكنولوجيا الحديثة، فالمجتمع الذي يمتلك تقنيات أقوى يمكنه اختراق المجتمع الأضعف تقنياً ويرسخ هوية جديدة معادية لها. يواجه العراق غزوًا ثقافيًا غريبًا يؤثر على قيمه وتقاليده ومعتقداته، ويستهدف عقول الشباب عبر وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، يهدف إلى استنزاف الشباب عن ثقافتهم الأصلية ومجتمعاتهم، ونشر مفهوم الثقافة الواحدة وعدم قبول الآخر، هذا يساعد الشباب على الاندماج في تنظيمات إرهابية في واعتناق ثقافة البلد الغريبة عليهم، إضافة إلى الانعدام الفكري يساهم في حدوث تفرقة داخل البلد الواحد، لذا، يجب على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا التهديد وحماية القيم والمبادئ التي تشكل تهديدًا جدياً [١٩].

المبحث الثالث: الانعكاسات المستقبلية للأزمات الاجتماعية على العراق

الأزمات الاجتماعية التي يواجهها العراق تحمل انعكاسات مستقبلية مهمة على مختلف جوانب الحياة في البلاد. تتسم الأزمات الاجتماعية بتأثيرها الشامل والعميق على البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما يتطلب رؤية وتحليل للتحديات والتدابير المستقبلية المطلوبة للتعامل معها، إذ قد تؤدي الأزمات الاجتماعية إلى تدهور الاستقرار السياسي وتعطيل عملية صنع القرار، مما يؤثر على القدرة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة وتحقيق التقدم في المجتمع، إضافة إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية، وقد يحدث تراجع في الاستثمارات والإنتاجية، وزيادة في معدلات البطالة والفقر، مما يؤثر على مستقبل الاقتصاد الوطني، وقد شكلت الاحتجاجات الشعبية التي حصلت بين عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠، انعكاساً مباشراً لما مرت به العراق من أزمات أدت لتفاقم الانقسامات الاجتماعية.

المطلب الأول: البعد الطائفي والانقسام الاجتماعي

وفقًا لتقرير مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٨، الذي يقيس مستوى السلام في البلدان المختلفة ويصدر عن معهد الاقتصاد والسلام، احتل العراق الترتيب رقم ١٦٠ من بين ١٦٣ دولة، وجنوب السودان وأفغانستان وسوريا احتلت الترتيبات ١٦١ و١٦٢ و١٦٣ على التوالي. يتضح أن العراق يواجه تحديات أمنية وسياسية حقيقية، وهذا يستدعي إجراء بحث متعمق للوصول إلى حلول عملية وواقعية تحقق نتائج ملموسة [٢٠].

بعد الاحتلال الأميركي، تحولت الطائفية في العراق إلى ظاهرة سياسية رسمية من خلال توزيع المناصب بناءً على الطائفة، ولكن تأثيرها كان محدودًا في البداية ولم تنتقل إلى المستوى الاجتماعي مباشرة، على الرغم من

استخدام الطائفية بشكل واسع في السياسة، إلا أنها ليست ظاهرة محلية بل جزء من سياق أوسع يشمل المنطقة بأكملها، وزادت الطائفية مع ظهور تنظيم القاعدة الذي نشر رؤية جهادية سنية منذ ثمانينيات القرن الماضي وتمكن من تأسيس توجه عقائدي، حتى في الدول العربية التي لم تعرف طوال تاريخها توترًا طائفيًا بين السنة والشيعة [٢١].

وبعد الاحتلال الأميركي للعراق، تحولت الطائفية المتصاعدة في المنطقة إلى واقع مؤسسي، انتشرت تداعياتها الدموية في الدول المجاورة وظهرت بوضوح مع ضعف الدولة في سوريا وتصاعد التوتر في البحرين والسعودية، بالإضافة إلى الحرب المدمرة في اليمن، بعد انحسار تنظيم الدولة، أصبحت الطائفية السياسية أقل جاذبية وتأثيرًا في المرحلة التالية، في الانتخابات العامة التي جرت في مايو/أيار ٢٠١٨، تراجع دور القوى الطائفية وسط الناخبين، وتشظت القوائم الانتخابية الشيعية والسُنية والكردية، وانتهى بها المطاف بالفوز لأحزاب مختلفة، تم توزيع المناصب والسلطة بين التيارات المتنافسة وقوى خارجية ممثلة في إيران والولايات المتحدة، حتى داخل الطوائف الواحدة، ظهرت الخلافات التي تعكس الانقسام الأميركي–الإيراني، مما أدى لفشل الاتفاق بين الدولتين على شكل الحكومة العراقية وهويات أعضائها، وهذا كان للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣ [٢٢].

هذه التغيرات المتعاقبة تؤثر بشكل جوهري على بنية المجتمع العراقي مستقبلاً، إذ يتطلب تداركها إعادة العمل على عقد اجتماعي جديد بين مختلف الفئات المجتمعية، وذلك في إطار تلافي حالة التحشيد الطائفي التي لم تعد قادرة على السيطرة على الانقسام الطائفي.

شهدت العراق بعد سلسلة الأزمات والحروب التي خاضتها تحولات أساسية مهمة تتسبب في تغيرات داخلية وخارجية من بينها[٢٣].

١- اندلاع الاحتجاجات الشعبية الواسعة في جميع أنحاء العراق، وبخاصة في المناطق ذات العلاقة الوثيقة بالأحزاب الحاكمة والمرتبطة بالمرجعية الدينية الشيعية. وتميزت الاحتجاجات بتنوعها الطائفي والجغرافي.

٢- ضعف دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية والسيطرة على القوات العسكرية والأمنية، مع توسع دور الجماعات المسلحة التي تعمل داخل وخارج العراق بشكل مستقل عن إرادة الحكومة. وقد أدى ذلك إلى (انقلاب مصادر القوة فيما يتعلق بالدفاع الوطني والأمن الداخلي، انتشار ظاهرة العشائر المسلحة وزيادة انتشار السلاح بين السكان المدنيين وفي المناطق الحضرية، تفاقم الأزمة الاقتصادية بمؤشراتها المختلفة، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية).

وهذا بالتالي أدى إلى تصاعد الأزمات الاجتماعية وإلى زيادة في مستويات العنف وعدم الاستقرار الأمني. وينذر ذلك بتهديدات مستقبلية ينشأ عنها تيارات تطرفية وميليشيات وتجاوزات أمنية، مما يعرض السلم والأمن العام للخطر.

المطلب الثاني: القومية العراقية والحوكمة السياسية والاجتماعية

بينما اجمع القادة الشباب في الحركة الاحتجاجية في العراق في عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ حول قضية القومية العراقية، إلا أنهم يواجهون تحديات وتعقيدات في تحقيق رؤيتهم، إذ يعتقدون أن التمسك بالقوميات العرقية والطائفية الدينية يعوق تقدم العراق ويهدد أمنه واستقراره وتنميته. وبالتالي، يسعون إلى تطوير هوية وطنية عراقية تتجاوز الانقسامات العرقية والدينية وتعزز الوحدة الوطنية، يرون أن الزيجات المختلطة بين مختلف الأعراق والأديان تعزز هذه الهوية الوطنية الجديدة. ومع ذلك، يظهر أن بناء القومية العراقية وتفعيلها يواجه تعقيدات عديدة، فالمفهوم نفسه للقومية العراقية يبدو غامضًا ويفتقر إلى استراتيجية واضحة للتنفيذ، يصعب على النشطاء تحديد كيفية بناء هوية وطنية شاملة وإدارة التنوع في البلاد، القادة الشباب يواجهون صعوبة في تحويل الرموز الوطنية إلى شعارات تحظى بقبول جميع أفراد المجتمع، وفي معالجة التنوع والاختلافات في العملية السياسية، هذا الانقسام حول القومية العراقية يعوق تطوير رؤية واضحة للهوية العراقية وتحقيقها عمليًا، ويمنع الاستفادة الكاملة من التنوع العراقي كجزء من التحول الوطني [٢٤].

وعلى مستوى الحوكمة السياسية والاجتماعية تعتمد هذه الأداة على فكرة أن تسويق المواطنة بأبعادها الوطنية يعد وسيلة فعالة لمواجهة التطرف والإرهاب، فبزيادة الولاء للوطن على الانتماءات الضيقة، يتم تقليل تأثير الانتماءات الضيقة التي تعتبر السبب الرئيسي للتطرف والإرهاب. وبالتالي، يجب على المؤسسات الاجتماعية أن تؤدي دورها بأبعاد وطنية صادقة، حيث تعتبر هذه الأبعاد قوة دافعة قوية لتعزيز المواطنة الشاملة التي ستسيطر على التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع، وبالنتيجة، ستكون نتائج هذه التفاعلات الاجتماعية تعبيراً عن المواطنة الشاملة، حيث يتم تعزيز الانتماء الوطني الشامل على حساب الانتماءات الدينية والطبقية [٢٥].

يرى الباحث من خلال ما سبق أن ما واجهه العراق من أزمات منذ الاحتلال الأمريكي، مروراً بانتشار الإرهاب في العديد من المناطق ومن ثم دحر الإرهاب، وما تزامن ونتج عن ذلك من مشكلات وأزمات سياسية بين مختلف القوى والتيارات والأحزاب، شكّل انقسامات اجتماعية وطائفية كبيرة، إذ تم العمل من خلال العديد من الأطراف والفواعل السياسية على استثمار البعد الطائفي والتنوع في العراق وإثارة الفتن، فضلاً عن انتشار الفوضى والفساد وسوء الإدارة الذي أدى إلى نتائج سلبية على صعيد المجتمع العراقي، وهذا يتطلب العمل بين مختلف الأطراف والمؤسسات على إعادة تنظيم المجتمع وفتح باب الحوار الحقيقي وبشكل جدي، لرأب الصدوع المختلفة التي خلفتها الأزمات المتلاحقة.

الخاتمة

يمكن أن تتسبب الأزمات السياسية في العراق في تفاقم الانقسامات الاجتماعية وتأثيرات سلبية على المجتمع. تاريخ العراق يشهد على وجود انقسامات عميقة تمتد عبر العديد من الجوانب الاجتماعية والطائفية والقومية، تلك الانقسامات تتفاعل مع الأزمات السياسية وتتأثر بتوتر العلاقات بين الطوائف والمجموعات الاجتماعية المختلفة.

تعزز الأزمات السياسية هذه الانقسامات من خلال زيادة الشعور بالظلم والاستبداد والاضطهاد بين المجتمعات المختلفة. يمكن أن يؤدي عدم الثقة والتباعد الاجتماعي بين الطوائف إلى تصاعد التوتر والصراعات المسلحة والتفجيرات العنيفة. وتكون الانقسامات الاجتماعية وسائط لانتشار التطرف والإرهاب، حيث يستغل المتطرفون هذه الانقسامات لتجنيد أعضاء جدد وزعزعة استقرار المجتمع.

علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر الأزمات السياسية في العراق على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. يعاني العراق من تدهور الخدمات الأساسية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما يؤدي إلى تصاعد التوتر الاجتماعي وتفاقم الانقسامات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

للتغلب على هذه التحديات، يجب أن تكون هناك جهود جادة لتعزيز الوحدة الوطنية وتعزيز الحوار والتفاهم بين الطوائف والمجموعات الاجتماعية المختلفة. يجب أن تعمل المؤسسات السياسية والاجتماعية على تعزيز العدالة والمساواة وتوفير الفرص الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الحوار والتواصل الفعال بين الطوائف المختلفة وتشجيع التعايش السلمي والاحترام المتبادل.

النتائج:

١- أدى الاحتلال الأمريكي للعراق وما عقبه من أزمات انقسامات سياسية بين التيارات والأحزاب والقوى السياسية المختلفة، إلى خلق واقع جيد في البلاد يقوم على الطائفية والمحاصصة وفق مبدأ الطوائف، والانقسام العرقي والقومي.

٢- استمرت الفوضى في البلاد بفعل غياب الدولة والسلطة، والسيطرة الأمريكية على مختلف المؤسسات، وبالتالي إلى إضعاف البنى المؤسساتية المجتمعية في البلاد.

٣- أدى انتشار الإرهاب والأيديولوجيا المتعلقة به إلى انقسامات طائفية عميقة في المجتمع، إضافة إلى تدمير البنى وتأثر مختلف فئات المجتمع العراقي بتداعيات هذا الإرهاب بشكل سلبي، بكافة الأبعاد الإنسانية والثقافية والإيديولوجية.

٤- ساهم الإرهاب في ظهور نزعات انقسامية جديدة في بنية المجتمع العراقي، وأثر أيضاً على الأجيال ذات النشأة الحديثة بشكل سلبي، إضافة إلى خسارة العديد من الكفاءات نتيجة الهدرة والنزوح واللجوء، وما لحقها من حراك شعبي مؤقت للمطالبة بالحقوق الاجتماعية والمعيشية المناسبة في بلد غني مثل العراق.

٥- يتطلب تجاوز هذه الانقسامات العمل بشكل تعاوني مكثف من خلال البرامج والخطط ذات الفترات الزمنية المحددة، وبإشراف من الدولة العراقية وتعليب الانتماء الوطني على الانتماءات الأخرى الضيقة.

التوصيات:

١- العمل على وضع برنامج وطني وخطة عمل بجدول زمني محدد، يركز على الهوية الوطنية العراقية الجامعة، بعيداً عن الانتماءات الطائفية والعرقية الضيقة.

٢- إلغاء مبدأ المحاصصة الطائفية القائم بالنسبة للمناصب السياسية وغيرها، من خلال التركيز على الكفاءات الوطنية.

٣- تعزيز مبدأ التعاون الإقليمي والدولي من خلال احترام السيادة المتبادل، وتقديم الضمانات بعدم التدخل بالشأن الداخلي للعراق.

٤- إعادة صياغة عقد اجتماعي يضبط العلاقة بين مختلف المكونات الاجتماعية والمواطنين في العلاقة مع مؤسسات الدولة، بما يضمن وحدة الهوية والانتماء بعيداً عن الانقسامات.

الهوامش

(١) ابن منظور، لسان العرب، المجلد١٢، حرف الميم، دار صاد بيروت، د.س.ن، ص١٦.

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٤، ص٣٩٥.

(٣) منير البعلبكي وزيد منير البعلبكي، قاموس المورد الحديث، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٩٢.

(٤) Charles A.McClelland , The Beginning, Duration, And Abatment Of International Crisis : Tow Conflict Arenas , In Charles F. Herman (Ed), International Crisis : Comparison In Insights From Behavior Research, New York, 1972 , P.83

(٥) J . Hamermas , What Does A Crisis Mean Today, Social Research, Vol, 40, 1963. P . 643 .

(٦) شيرزاد عبد الله، الأزمة وعوامل نجاح استراتيجية مواجهتها، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، ٢٠٢٢، ص٢٢٢.

(٧) علاء عبد الحفيظ، الأزمات السياسية الدولية المفهوم- الأنواع- الإدارة، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٢.

(٨) شيرزاد عبد الله، الأزمة وعوامل نجاح استراتيجية مواجهتها، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٤.

(٩) علاء عبد الحفيظ، الأزمات السياسية الدولية المفهوم- الأنواع- الإدارة، دراسات سياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(١٠) سامح الحفني، إدارة الأزمات، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، مصر، ٢٠١٧، ص٨.

(١١) شيرزاد عبد الله، الأزمة وعوامل نجاح استراتيجية مواجهتها، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٨.

(١٢) زيد الأعظمي، أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد ٢٠٠٣، تقدير موقف، مركز دراسات الشرق الأوسط، تركيا، ٢٠٢٠، ص٣.

(١٣) علي صابر، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم ، الأردن، ٢٠١٥، ص٥٠-٥١.

(١٤) مروة بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد ٢٣، العدد ٢، ٢٠٢٢، ص١٥٧.

(١٥) علي صابر، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(١٦) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، ٢٠١٧/٤/٢٨، مركز مالكوم- كارنيغي للشرق الأوسط، مستحصل عليه من الرابط: https://carnegie-mec.org/2017/04/28/ar-pub-68812، تاريخ ٢٠٢٤/٥/٣.

(١٧) سند سعيد، أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي، جامعة ديالى، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد ٧، العدد٢، العراق، ٢٠١٨، ص٣٨٧.

(١٨) مثنى العبيدي، الجماعات الإرهابية في العراق: المخاطر والتوجهات والامتدادات القضاء على داعش بشكل نهائي يتطلب استراتيجية شاملة لإزالة أسباب نشأتها، ٢٠١٧/٣/٣٠، مركز الخليج للأبحاث، مستحصل عليه من الرابط: https://www.araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4067:2017-03-30-10-46-58&catid=2710&Itemid=172، تاريخ ٢٠٢٤/٥/٤.

(١٩) سند سعيد، أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي، جامعة ديالى، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٨..

(٢٠) مستقبل الاستقرار في العراق، ٢٠١٩/٢/١٢، Think tank strategies، مستحصل عليه من الرابط" https://strategiecs.com/ar/analyses/the-future-of-iraqs-stability، تاريخ ٢٠٢٤/٥/٥.

(٢١) لقاء مكي، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٨، ص٢-٣.

(٢٢) لقاء مكي، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٧.

(٢٣) فريق الأزمات العربي، الازمة العراقية ٢٠١٩-٢٠٢٠ استراتيجية الخروج، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٢٠، ص٧.

(٢٤) سارة ان رانك و عادل بخاوان، طموح وطني، رؤية متباينة: الإجماع والانقسام بين الشباب العراقي الناشط في حركة تشرين، ٢٠٢٢/٣/٣٠، مبادرة الإصلاح العربي، مستحصل عليه من الرابط: https://www.arab-reform.net/ar/publication/، تاريخ ٢٠٢٤/٥/٥.

(٢٥) علي العلي، الأدوات الناجعة لمكافحة الإرهاب في العراق، ٢٠١٨/٧/٣٠، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مستحصل عليه من الرابط: https://www.bayancenter.org/2018/07/4662/، تاريخ ٢٠٢٤/٥/٥.

قائمة المصادر

أولاً- المصادر العربية

١- ابن منظور، لسان العرب، المجلد١٢، حرف الميم، دار صاد بيروت، د.س.ن.

٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٤.

٣- منير البعلبكي وزيد منير البعلبكي، قاموس المورد الحديث، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٨.

٤- شيرزاد عبد الله، الأزمة وعوامل نجاح استراتيجية مواجهتها، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، ٢٠٢٢.

٥- علاء عبد الحفيظ، الأزمات السياسية الدولية المفهوم- الأنواع- الإدارة، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ٢٠٢٠.

٦- سامح الحفني، إدارة الأزمات، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد، مصر، ٢٠١٧.

٧- زيد الأعظمي، أزمة النظام السياسي في عراق مابعد ٢٠٠٣، تقدير موقف، مركز دراسات الشرق الأوسط، تركيا، ٢٠٢٠.

٨- علي صابر، الاحتلال الأمريكي للعراق وإشكالية بناء الدولة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم ، الأردن، ٢٠١٥.

٩- مروة بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد ٢٣، العدد ٢، ٢٠٢٢.

١٠- ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، ٢٠١٧/٤/٢٨، مركز مالكوم- كارنيغي للشرق الأوسط، مستحصل عليه من الرابط: https://carnegie-mec.org/2017/04/28/ar-pub-68812، تاريخ ٢٠٢٤/٥/٣.

١١- سند سعيد، أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي، جامعة ديالى، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد ٧، العدد٢، العراق، ٢٠١٨.

١٢- مثنى العبيدي، الجماعات الإرهابية في العراق: المخاطر والتوجهات والامتدادات القضاء على داعش بشكل نهائي يتطلب استراتيجية شاملة لإزالة أسباب نشأتها، ٢٠١٧/٣/٣٠، مركز الخليج للأبحاث، مستحصل عليه من الرابط: https://www.araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4067:2017-03-30-10-46-58&catid=2710&Itemid=172، تاريخ ٢٠٢٤/٥/٤.

١٣- مستقبل الاستقرار في العراق، ٢٠١٩/٢/١٢، Think tank strategies، مستحصل عليه من الرابط: https://strategiecs.com/ar/analyses/the-future-of-iraqs-stability، تاريخ ٢٠٢٤/٥/٥.

١٤- لقاء مكي، الطائفية الاجتماعية والطائفية السياسية في العراق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٨.

١٥- فريق الأزمات العربي، الازمة العراقية ٢٠١٩-٢٠٢٠ استراتيجية الخروج، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٢٠.

١٦- سارة ان رانك و عادل بخاوان، طموح وطني، رؤية متباينة: الإجماع والانقسام بين الشباب العراقي الناشط في حركة تشرين، ٢٠٢٢/٣/٣٠، مبادرة الإصلاح العربي، مستحصل عليه من الرابط: https://www.arab-reform.net/ar/publication/، تاريخ ٢٠٢٤/٥/٥.

١٧- علي العلي، الأدوات الناجعة لمكافحة الإرهاب في العراق، ٢٠١٨/٧/٣٠، مركز البيان للدراسات والتخطيط، مستحصل عليه من الرابط: https://www.bayancenter.org/2018/07/4662/، تاريخ ٢٠٢٤/٥/٥.

ثانياً- المصادر الأجنبية

1- Charles A.McClelland , The Beginning, Duration, And Abatment Of International Crisis : Comparison In Tow Conflict Arenas , In Charles F. Herman (Ed), International Crisis : Insights From Behavior Research, New York, 1972.

2- J . Hamermas , What Does A Crisis Mean Today, Social Research, Vol, 40, 1963.

:List of references

I. Arabic Sources

1. Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Volume 12, letter Mim, Dar Sader Beirut, n.d.
2. Al-Khalil bin Ahmad al-Farahidi, Kitab al-'Ayn, edited by: Dr. Mahdi al-Makhzumi and Dr. Ibrahim al-Samarra'i, Dar al-Shu'un al-Thaqafiyya al-'Amma, Baghdad, 1984.
3. Munir al-Ba'lalbaki and Zayd Munir al-Ba'lalbaki, al-Mawrid al-Hadith Dictionary, Dar al-'Ilm lil-Malayin, Beirut, 2008.
4. Sherzad Abdullah, The Crisis and Factors for the Success of its Confrontation Strategy, Tikrit Journal of Political Science, Iraq, 2022.
5. Ala' Abd al-Hafiz, International Political Crises: Concept, Types, and Management, Political Studies, The Egyptian Institute for Studies, Cairo, 2020.
6. Sameh al-Hefni, Crisis Management, Journal of Financial and Commercial Research, Port Said University, Egypt, 2017.
7. Zayd al-A'zami, The Crisis of the Political System in Post-2003 Iraq, Situational Assessment, Center for Middle East Studies, Turkey, 2020.
8. Ali Saber, The American Occupation of Iraq and the Dilemma of State-Building (2003-2014), Master's Thesis, Middle East University, Faculty of Arts and Sciences, Jordan, 2015.
9. Marwa Bakr, Political Sectarianism and the Challenges of State Effectiveness in Iraq, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Volume 23, Issue 2, 2022.
10. Renad Mansour and Faleh Abd al-Jabbar, The Popular Mobilization and the Future of Iraq, 28/4/2017, Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, retrieved from: https://carnegie-mec.org/2017/04/28/ar-pub-68812, date 3/5/2024.
11. Sanad Sa'id, The Impact of Terrorism on Iraqi National Security, Diyala University, Journal of Legal and Political Sciences, Volume 7, Issue 2, Iraq, 2018.
12. Muthanna al-Ubaidi, Terrorist Groups in Iraq: Risks, Trends, and Extensions, Eliminating ISIS Completely Requires a Comprehensive Strategy to Remove the Reasons for its Emergence, 30/3/2017, Gulf Research Center, retrieved from: https://www.araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4067:2017-03-30-10-46-58&catid=2710&Itemid=172, date 4/5/2024.
13. The Future of Stability in Iraq, 12/2/2019, Think tank strategies, retrieved from the link: https://strategiecs.com/ar/analyses/the-future-of-iraqs-stability, date 5/5/2024.
14. Liqaa Makki, Social Sectarianism and Political Sectarianism in Iraq, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2018.
15. The Arab Crisis Team, The Iraqi Crisis 2019-2020: A Strategy for Exit, Center for Middle East Studies, Jordan, 2020.
16. Sara Ann Rink and Adel Bakawan, National Aspirations, Divergent Visions: Consensus and Division Among Iraqi Youth Activists in the October Movement, 30/3/2022, Arab Reform Initiative, retrieved from the link: https://www.arab-reform.net/ar/publication//, date 5/5/2024.
17. Ali al-Ali, Effective Tools for Combating Terrorism in Iraq, 30/7/2018, Al-Bayan Center for Planning and Studies, retrieved from the link: https://www.bayancenter.org/2018/07/4662/, date 5/5/2024.